المصارف العشرين الأولى في لبنان لعام 2006

إنجازات مالية هامة مع توسع محلي وإقليمي وتبدّل في المراكز

ما تزال المصارف اللبنانية تبشّر بنتائج إيجابية مذهلة رغم الظروف الصعبة التي عاشتها البلاد في العام الماضي، فهناك تفاؤل واضح في إمكانات القطاع المصرفي اللبناني على تطبيق معايير بازل–2 ضمن توسعه الإقليمي والعالمي. وقد أنهى القطاع المصرفي اللبناني عام 2006 بنتائج إيجابية، حيث وصلت أمواله الخاصة إلى 6332 مليون دولار أي بزيادة 32% عن عام 2005، كما قدّرت أرباحه بـ665 مليون دولار، وزادت ودائعه بنسبة 6% لتناهز 63 مليار دولار في نهاية العام 2006.

وإستناداً إلى آخر الميزانيات غير المتوقعة لعام 2006، تظهر في هذا التقرير لائحة أكبر عشرين مصرفاً لبنانياً، علماً أن عدداً منها ظهر في لائحة أكبر مائة بنك عربي، وفي لائحة أكبر ألف بنك عالمي.

بنك لبنان والمهجر

د. نعمان الأزهري، رئيس ومدير عام بنك لبنان والمهجر

حافظ بنك لبنان والمهجر على مرتبته الأولى في القطاع المصرفي اللبناني ليؤمن "راحة بال" ضمن شعاره المعروف. كما لديه مصداقية وخدمات مميزة. وقد حصد البنك جميع الجوائز التي منحتها المؤسسات المالية المختصة للمصارف اللبنانية لعام 2006 وهي:

– جائزة أفضل مصرف في لبنان من The Banker.

– جائزة أفضل مصرف في لبنان من Euromoney.

– جائزة أفضل مصرف إستثمار في لبنان من Euromoney.

– جائزة أفضل مصرف في لبنان من Global Finance.

كما يستمر بنك لبنان والمهجر بإنفراده بأعلى تصنيف للقوة المالية من قبل كابيتال انتاليجنس المختصة بتصنيف المصارف في الشرق الأوسط.

وأصدر بنك لبنان والمهجر في شباط 2006 ثلاثة ملايين شهادة إيداع عمومية (GDR) بمبلغ إجمالي قدره 276 مليون دولار أميركي.

وأسس بنك لبنان والمهجر في شباط/فبراير 2006 مصرفاً متخصصاً بالعمليات المصرفية الإسلامية، هو بنك بلوم للتنمية، الذي يملك بدوره نسبة 99,98% منه.

كذلك تمّ تغيير أسماء بعض المصارف التابعة للمجموعة. فبنك بانوراب أصبح بلوم بنك فرنسا، أما بنك بانوريان أصبح بلوم بنك (سويسرا). نتيجة لذلك، تم تغيير جميع شعارات المجموعة لتنفي تماسك أعضاء المجموعة وإظهار وحدتها.

وافتتح بنك سورية والمهجر أربعة فروع جديدة في حماة وطرطوس والمزّة وحمص.

ولقد أسست شركة آروب للتأمين (المملوكة بنسبة 88,49% من قبل بنك لبنان والمهجر) في حزيران/يونيو 2006 أول شركة خاصة للتأمين في سورية وهي آروب سورية (الدولية السورية للتأمين).

كما افتتح بنك لبنان والمهجر ثلاثة فروع في لبنان في المنصورية وذوق مصبح وفرع في فردان (لخدمات التجزئة). كما تمّ افتتاح فرعين آخرين في الوحدات والصويفية في عمان.

* **الموجودات: 14.2 مليار دولار أميركي بزيادة 19%.**
* **الودائع: 11.7 مليار دولار أميركي بزيادة 15%.**
* **الأرباح: 180 مليون دولار أميركي**

بنك لبنان والمهجر
الأول في الموجودات
والأول في الأرباح لعام 2006

بزيادة 31%.

* الرأسمال: 1278 مليون دولار أميركي بزيادة 33%.

بنك عوده ش.م.ل. - مجموعة عوده سرادار

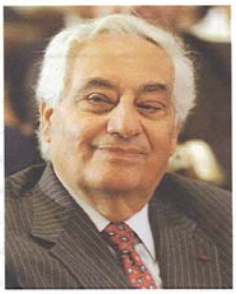

السيد ريمون عوده، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك عوده ش.م.ل. - مجموعة عوده سرادار

حافظ بنك عوده ش.م.ل. – مجموعة عودة سرادار في العام 2006 على مرتبته القيادية ضمن مجموعة أكبر مصارف لبنان، بعد أن أحرز البنك مجموعة من الإنجازات الهامة الإقليمية والعالمية. وظهرت مرتبته الـ21 ضمن أكبر مائة بنك عربي، وظهر أيضاً رقم 24 بالنسبة للبنوك العربية الموجودة على لائحة أكبر 1000 بنك عالمي بالنسبة لرأس المال، وفي المرتبة 425 بالنسبة لأكبر بنك عالمي.

وبالإضافة إلى لبنان حيث يشكّل البنك أحد أكبر مصرفين محليين، فإنه حاضر في أوروبا منذ السبعينات، ولا سيما في فرنسا وسويسرا، أما في منطقة الشرق الأوسط، فهو موجود في كل من الأردن وسوريا ومصر والسودان، كما في المملكة العربية السعودية من خلال شركة إستثمار. كذلك، يسعى بنك عوده إلى الإنتشار في أسواق إقليمية أخرى ذات قيمة مضافة عالية، بهدف الارتقاء في مستقبل قريب إلى مصاف المجموعات المصرفية الإقليمية الكبرى.

وقد منح البنك، من قبل الهيئة الرقابية لمركز قطر المالي، ترخيصاً لمزاولة نشاطات منتظمة في مركز قطر المالي. والهدف هو الإفادة من الفورة المالية الحاصلة في منطقة الخليج، واكتساب موقع مميز له في هذا السوق. يضاف إلى ذلك، حصول البنك في أيلول/سبتمبر 2006 على موافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية لفتح مكتب تمثيلي له في أبو ظبي.

* الموجودات: 14,1 مليار دولار أميركي بزيادة 23%.

* الودائع: 11,8 مليار دولار أميركي بزيادة 20%.

* الأرباح الصافية: 165 مليون دولار أميركي بزيادة 56%.

* أموال خاصة: 1677 مليون دولار أميركي بزيادة نسبتها 86%.

بنك عوده - مجموعة عوده سرادار

الأول في القروض والتسليفات
الأول في الودائع
الأول في الأموال الخاصة

بنك بيبلوس

استمر بنك بيبلوس بالمثابرة على التميُّز ضمن السوق المصرفي اللبناني والإقليمي مع التركيز على التوسّع في الخارج وبخطى متدرجة ولكن ثابتة. ومن خلال سياسته لتقوية مركزه المالي، يحافظ البنك على تواجده في الخارج في كل من السودان وباريس وبروكسيل وقبرص ولندن، ليتمكن من خدمة المجموعة العربية المتواجدة في أوروبا. كما يركز البنك دائماً على الإدارة الحكيمة واستقدام الخبرات اللبنانية والخارجية.

وقد قامت مجموعة بنك بيبلوس مع البنك الأوروبي للإستثمار بإنشاء شركة لبنانية قابضة بإسم "بيبلوس فنتشرز" هي أول مشروع تقوم به مجموعة بيبلوس في مجال المساهمات الخاصة في رأس المال. وهدف المشروع هو تلبية حاجات الاقتصاد اللبناني،

د. فرنسوا باسيل، رئيس ومدير عام بنك بيبلوس

واكتساب قدرات عالية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. كما أن البنك أعلن عن عمله بقوة على برنامج إعادة إعمار لبنان ومساندته، اقتصادياً بعد باريس–3.

* الموجودات الإجمالية: 8,2 مليارات دولار أميركي بزيادة 9,5%.

* الودائع الإجمالية: 6,3 مليار دولار أميركي بزيادة 11%.

* أرباح صافية : 79 مليون دولار أميركي بزيادة 14,5%.

* أموال خاصة: 70 مليون دولار أميركي مع زيادة في المؤونات.

بنك بيبلوس

الثالث في الموجودات
والثالث في القروض والودائع والأموال الخاصة والأرباح

بنك البحر المتوسط

ما يزال بنك البحر المتوسط هو الرابع ضمن لائحة أكبر 20 بنكاً لبنانياً بالنسبة للموجودات، حيث يحافظ على مرتبته الريادية. كما أن البنك هو السادس والأربعون ضمن لائحة أكبر مائة بنك عربي بالنسبة للموجودات، ورقم 38 من البنوك العربية على

الأستاذ محمد الحريري، رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك البحر المتوسط

لائحة أكبر 1000 بنك عالمي بالنسبة لرأس المال.

ويتجه بنك البحر المتوسط حالياً، كما شرح الأستاذ نعمة صباغ المدير العام التنفيذي للبنك، نحو تجسيد سياسته التي تركّز على خدمة الزبائن والتوسع العربي الإقليمي والعالمي وزيادة الخدمات والأرباح بشكل مدروس وثابت. بالتالي، فقد بدأ البنك بتصميم أدوات مالية وخدمات مصرفية جديدة تأخذ بعين الاعتبار مختلف حاجات زبائنه في مختلف ميادين الخدمات المصرفية التي يقدمها، لا سيما منها للشركات والأفراد وتلك المتعلقة بالعمل والتوظيف المصرفي الخاص، وبعمليات الخزينة، بعد استكمال البنك لعملية دمج اللايد بنك وعملية حلوله محل البنك السعودي اللبناني في فروع هذا الأخير خلال السنة الماضية، بات بنك البحر المتوسط منظماً بصورة أكثر فعالية وبإمكانه تصميم وتطوير وتوزيع سلة كبيرة من الأدوات الاستثمارية والخدمات المصرفية بطريقة أفضل وأكثر فعالية. هذا بالفعل ما جسده الحدث، وهو الأول ضمن سلة مبادرات سيقوم بها لجعل البنك أكثر قرباً من زبائنه.

وبالنسبة للقروض والتسليفات، فقد

بنك البحر المتوسط

الرابع في الموجودات والقروض والودائع والأموال الخاصة

بلغت 1464 مليون دولار بزيادة نسبتها 11% مع منتجات مصرفية متميزة وهامة، إضافة إلى إدارة ساهرة وحكيمة، وموظفين متميزين لناحية الخبرة والعلم.

*** الموجودات الإجمالية: 6,5 مليارات دولار أميركي بزيادة 11%.**

*** ودائع إجمالية : 5,3 مليارات دولار أميركي بزيادة 10%.**

*** أرباح صافية: 3 ملايين دولار أميركي.**

*** أموال خاصة: 566 مليون دولار أميركي.**

فرنسَبنك

معالي الأستاذ عدنان القصار، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ فرنسبنك

ما يزال فرنسَبنك ش.م.ل. الخامس في لائحة أكبر 20 بنكاً لبنانياً، وهو ما يزال متميزاً في ترسيخ حجمه وموقعه وتاريخه. وقد نجح المصرف بإدارته الحكيمة وولاء كل العاملين فيه منذ تاسيسه عام 1921، في ترسيخ موقعه كأحد أعرق المصارف اللبنانية، وعلى مدى 86 عاماً من تاريخه ما زال نموذجاً بالإدارة المتميزة والتوسع المدروس.

وقد حقق فرنسَبنك قفزات هامة في السنوات الماضية بعد شراء عدد من المصارف. منها: بنك البقاع وبنك طعمة وبنك يونيفرسل، والبنك المتحد للسعودية ولبنان.

وبلغت موجودات البنك 5,2 مليارات دولار بزيادة نسبتها 6% بالمقارنة مع العام 2005. ويظهر فرنسَبنك على لائحة أكبر مائة بنك عربي، وأيضاً على لائحة أكبر 1000 بنك عالمي، حيث برهن وما يزال عن نجاحات واضحة وتطورات لافتة على جميع الأصعدة المالية.

*** الموجودات الإجمالية: 5,2 مليارات دولار أميركي بزيادة 96%.**

*** الودائع الإجمالية: 4,3 مليارات دولار أميركي بزيادة 5%.**

*** أرباح صافية : 54 مليون دولار أميركي بزيادة 15%.**

*** أموال خاصة: 433 مليون دولار أميركي بزيادة نسبتها 17%.**

فرنسَبنك

الرابع في الأرباح

والخامس في الودائع والموجودات

البنك اللبناني الفرنسي

معالي الأستاذ فريد روفايل، رئيس مجلس إدارة البنك اللبناني الفرنسي

واصل البنك اللبناني الفرنسي نموّه المتوازن خلال العام 2006، حيث حصل على نتائج مذهلة مكنته من حجز المرتبة السادسة ضمن لائحة أكبر 20 بنكاً لبنانياً بدلاً من المرتبة السابعة. فقد وصلت الموجودات إلى 5 مليارات دولار أميركي بزيادة نسبتها 37%، مع زيادة أرباح فاقت الـ90%، وتضاعف الأموال الخاصة تقريباً.

وقد جاء هذا النمو الكبير في حركة البنك في مجال الخدمات المصرفية بالتجزئة والمشاريع، والتميُّز في الخدمة وتقديم المشاريع الاستراتيجية.

كما يتمتع البنك بنسبة سيولة جيدة

البنك اللبناني الفرنسي
السادس بالموجودات والودائع

لتسهيل عمليات الزبائن الدائمين للبنك، إضافة إلى المشاريع المدرجة للعام القادم.

* **الموجودات الإجمالية: 5 مليارات دولار أميركي بزيادة 37%.**
* **الودائع الإجمالية: 4.2 مليارات دولار أميركي بزيادة 29%.**
* **أرباح صافية : 44 مليون دولار أميركي بزيادة 91%.**
* **أموال خاصة: 436 مليون دولار أميركي بزيادة نسبتها 52%.**

بنك بيروت

الأستاذ سليم صفير، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك بيروت

أعلن بنك بيروت على لسان رئيس مجلس الإدارة والمدير العام الأستاذ سليم صفير، أن نتائج البنك كانت ممتازة وأن المؤشرات كانت كلها إيجابية.

وقد أظهرت النتائج السنوية غير المدققة نمواً ملحوظاً في كل بنود الميزانية. فقد زادت الأرباح بنسبة 33% والودائع بحوالي 13%. وقد برهن البنك عن توسع هائل داخلياً وإقليمياً، حيث لديه تحالفات استراتيجية مع مؤسسات ومصارف وأشخاص في كل من الإمارات وقطر والسعودية ونيجيريا وسوريا وأوروبا بشكل عام، إضافة إلى مراسليه.

ومن الواضح أن بنك بيروت يركّز حالياً على أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية، ويعمل على تحسينها وزيادة الإنتاجية في العمل، وخلق صورة ممتازة تعكس على إدارة البنك داخلياً وخارجياً. ومن أهم منتجاته، صيرفة التجزئة والخدمات الشاملة.

* **الموجودات الإجمالية: 4.6 مليارات دولار أميركي بزيادة 7%.**
* **الودائع الإجمالية: 3.2 مليارات دولار أميركي بزيادة 13%.**
* **أرباح صافية : 36 مليون دولار أميركي بزيادة 33%.**
* **أموال خاصة: 287 مليون دولار أميركي مع زيادة في رأس المال والمؤونات.**

بنك بيروت
السادس في الأرباح والسابع بالموجودات

بنك الإعتماد اللبناني

حقق بنك الإعتماد لعام 2006 نتائج متميزة ومذهلة ضمن معدلات نمو واضحة، وذلك بفضل إدارته الحكيمة والمنفتحة، حيث يسعى البنك إلى تطوير وتحديث خدماته ومنتجاته وأجهزته الرقابية بشكل دائم ومستمر.

فقد حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 29 مليون دولار أميركي بزيادة 26% عن عام 2005 وهو رقم لافت. أما كفاية رأس المال، فهي 35,71 لعام 2006 مقابل 25,12 لعام 2005 مع زيادة قدرها 42% مع نسبة سيولة بلغت 83% لعام 2006، ضمن زبائن دائمين من جميع القطاعات والمناطق.

وقد زادت الودائع بنسبة 8% لتصل إلى حوالي 3 مليارات دولار، كما زادت القروض

د. جوزف طربيه، رئيس ومدير عام بنك الإعتماد اللبناني

بنسبة 9% لتصل إلى مبلغ 650 مليون دولار أميركي.

ومن الواضح أن بنك الإعتماد اللبناني، يتمتع بكفاءات مالية وإدارية واضحة أهّلته للوصول إلى هذه المرتبة المتميزة، حتى أصبح من أبرز المصارف لبنانياً وإقليمياً وعالمياً، ضمن رؤية تنافسية في المنطقة، ولديه خطط وإستراتيجيات هامة للعام الحالي 2007.

* **الموجودات : 3,5 مليارات دولار أميركي بزيادة 9%.**
* **الودائع الإجمالية: 2.9 مليار دولار أميركي بزيادة 8%.**
* **أرباح صافية : 29 مليون دولار أميركي بزيادة 26%.**
* **أموال خاصة إجمالية: 346 مليون دولار أميركي بزيادة 52%.**

الإعتماد اللبناني
الثامن بالموجودات والودائع والأرباح والسابع بالأموال الخاصة

البنك اللبناني الكندي

يواصل البنك اللبناني الكندي سعيه لإحتلال مرتبة هامة ضمن لائحة أكبر 20 مصرفاً لبنانياً، حيث انتقل من المرتبة العاشرة

الأستاذ جورج زرد أبو جودة، رئيس ومدير عام البنك اللبناني الكندي

لعام 2005 إلى المرتبة التاسعة لعام 2006. ومن اللافت في المؤشرات المالية، زيادة الموجودات بنسبة 15% عن العام 2005، والقروض والتسليفات بنسبة 81%، علماً أن نسبة السيولة هي مرتفعة جداً، وقد وصلت إلى 93% مقابل نسبة 87% لعام 2005. فقد استطاع البنك أن يوظف أمواله في أدوات إستثمارية هامة. أما الأرباح فزادت بنسبة 15% نتيجة حسن الإدارة المشهود لها، في حين تضاعفت الأموال الخاصة لتصل إلى 209 ملايين دولار أميركي اي بزيادة 42%.

وإستناداً إلى هذه الأرقام، يمكن القول إن البنك اللبناني الكندي كان وما يزال لهذين العامين، الأكثر نمواً بالنسبة للمصارف. ويأتي هذا النمو نتيجة لتوسع البنك لبنانياً وإقليمياً وعالمياً، مع فتح فروع، وزيادة المراسلين له، وتوسيع خدماته المصرفية بالتجزئة، وتمويل المشاريع الاجتماعية والإنسانية، كما أن للبنك إدارة متميزة جداً، ودائرة تدريب ودراسات مالية متخصصة.

البنك اللبناني الكندي

السابع بالأرباح
والتاسع بالموجودات والودائع والأموال الخاصة

* **الموجودات الإجمالية: 3,3 مليارات دولار أميركي بزيادة 15%.**
* **قروض وتسليفات: 576 مليون دولار بزيادة 81%.**
* **الودائع الإجمالية: 2,7 مليار دولار أميركي بزيادة 15%.**
* **أرباح صافية : 30 مليون دولار أميركي بزيادة 15%.**
* **أموال خاصة: 209 ملايين دولار أميركي بزيادة نسبتها 42%.**

بنك سوسيتيه جنرال في لبنان

معالي الأستاذ موريس صحناوي، رئيس ومدير عام بنك سوسيتيه جنرال

تابع بنك سوسيتيه جنرال في لبنان نشاطه في العام 2006 نحو مزيد من النجاح والنشاط، حيث يسجل نسبة لا تقل عن 12%، رغم أن البنك لم يعلن رسمياً عن نتائجه، حيث يعتمد البنك سياسة نشر المؤشرات بعد التدقيق المالي الكامل.

ولكن من الأكيد، أن البنك قد حقق أرباحاً ممتازة، كالسنوات الماضية، حيث يركز البنك على الإدارة المدروسة، والقروض المختارة. وقد زادت نسب النمو نتيجة للعمل الدؤوب والخدمات المميزة، والفروع الموجودة في جميع المناطق.

ويتميز البنك بخدمات التجزئة والخدمات العامة، إضافة إلى تمويل المشاريع، وابتداع الخدمات الحديثة، والتحالفات الاستراتيجية.

ويعتمد بنك سوسيته جنرال سياسة التوسع الهادئ والمستمر بشكل ثابت، رغم الظروف الصعبة التي أحاطت بالاقتصاد اللبناني.

بنك بيروت والبلاد العربية

الشيخ غسان توفيق عساف، رئيس ومدير عام بنك بيروت والبلاد العربية

أظهرت البيانات المالية المجمعة لبنك بيروت والبلاد العربية نمواً ثابتاً في الموجودات والقروض والودائع، مع زيادة واضحة برأس المال وصلت إلى 62%.

وقد احتفل البنك بمرور خمسين عاماً على تأسيسه كمؤسسة مالية أدّت دوراً رائداً ومميزاً في الاقتصاد اللبناني والعربي بإدارة واعية وحكيمة بعد أن حققت نتائج باهرة عبر تطورها المستمر.

ويحتل البنك المرتبة الحادية عشرة على لائحة المصارف اللبنانية، وكان دائماً على لائحة أكبر مائة بنك عربي، والأكثر ديناميكية وتفهماً لحاجات الزبائن. إضافة إلى تخصصه الإداري المصرفي، حيث يهتم دائماً بالموارد البشرية، والمنتجات الجديدة خاصة منتجات التأمين للأفراد.

وقد وصلت موجودات البنك إلى 2,7 مليار دولار أميركي بزيادة نسبتها 6% عن العام الماضي. كما أن أمواله الخاصة قد زادت بنسبة 62% لمواجهة متطلبات لجنة بازل-2. ويعود ذلك إلى الثقة بالبنك من قبل المودعين

بنك بيروت والبلاد العربية

العاشر بالأموال الخاصة والأرباح

والمقترضين، حيث يقدم البنك سلة كاملة من الخدمات، ضمن توسعه الداخلي والخارجي، بما فيها دول الخليج العربي وأفريقيا.

* **الموجودات الإجمالية: 2,7 مليار دولار أميركي بزيادة 6%.**
* **قروض وتسليفات: 440 مليون دولار أميركي بزيادة 13%.**
* **الودائع الإجمالية: 2,3 مليار دولار أميركي بزيادة 4%.**
* **أرباح صافية : 18مليون دولار أميركي.**
* **أموال خاصة: 207 ملايين دولار أميركي بزيادة نسبتها 62%.**

البنك اللبناني للتجارة

د. شادي كرم، رئيس ومدير عام البنك اللبناني للتجارة

تابع البنك اللبناني للتجارة نشاطه في عام 2006 بمزيد من النجاح. وسجلت الموجودات إرتفاعاً بقيمة 12% خلال العامين 2005 و2006 لتصل إلى 2,2 مليار دولار أميركي.

كما زادت القروض والتسليفات بنسبة 9% لتصل إلى 345 مليون دولار، أما الأموال الخاصة فقد زادت بنسبة 446% لتصل إلى 71 مليون دولار أميركي نتيجة دخول مساهمين عرب من الخليج العربي إلى المصرف.

وقد استطاع البنك من المحافظة على مدخول مستمر وثابت له، مع إدخال خدمات جديدة إلكترونية، وإستثمارية هامة. وينتظر أن يتقدم البنك أيضاً نمو المزيد من الإزدهار مع إدارة حكيمة تضم كادرات هامة ذوي شفافية مصرفية وخبرة، بهدف تعزيز مكانته الرائدة ضمن القطاع المصرفي اللبناني.

* **الموجودات الإجمالية: 2,2 مليار دولار أميركي بزيادة 12%.**
* **قروض وتسليفات 345 مليون دولار بزيادة 9%.**
* **الودائع الإجمالية: 1,8 مليار دولار أميركي بزيادة 9%.**
* **أرباح صافية : 12 مليون دولار أميركي بزيادة 71%.**
* **أموال خاصة: 71 مليون دولار أميركي بزيادة نسبتها 446%.**

فرست ناشونال بنك

الأستاذ رامي النمر، رئيس ومدير عام فرست ناشونال بنك

أعلن فرست ناشونال بنك أنه قد حقق إنجازات هامة خلال العام 2006 رغم الصعوبات التي مرت، حيث تمكن البنك من زيادة رساميله بنسبة 58% نتيجة ثقة زبائنه والأوساط الاقتصادية المحيطة به.

ويتجه البنك نحو المزيد من التوسع، حيث زادت فروعه، كما زادت قروضه وودائعه، كما انه يتقدم دائماً نحو مزيد من المنتجات الهامة، منها الإلكترونية والكلاسيكية.

ويتمتع البنك بنسبة سيولة هامة، مع نسبة مرتفعة أيضاً في كفاية رأس المال، تحسباً لأي طارىء. كما يدرس المصرف إطلاق صناديق إستثمارية عربية، إضافة إلى العديد من المشاريع الهامة.

* **الموجودات الإجمالية: 1,4 مليار دولار أميركي بزيادة 14%.**
* **قروض وتسليفات: 278 مليون دولار أميركي بزيادة 16%.**
* **أرباح صافية : 79 مليون دولار أميركي بزيادة 58%.**
* **أرباح تناهز الـ 6 ملايين دولار أميركي بزيادة نسبتها 50%.**

بنك بيمو

الأستاذ هنري عبجي، رئيس ومدير عام بنك بيمو

واصل بنك بيمو تحركه الهادىء والثابت نحو مزيد من الأرباح والزيادة في الرساميل، والنمو، وقد انتقل من المرتبة العشرين إلى التاسعة عشرة رغم صغر حجمه، ولكنه دائماً وما يزال على لائحة أكبر 20 بنكاً لبنانياً.

ويعتبر بنك بيمو، من البنوك المتميزة بنوعيتها، حيث يعتمد بالأساس على الإدارة الممتازة وخدمة الزبائن المقيمين في لبنان، أو في الخارج، وتقديم أفضل النسب والخدمات والمنتجات.

وتتميز إدارته بالعراقة والرؤية الواسعة، والأسلوب العلمي، وكان قد أصدر في العام الماضي سلة من المنتجات مع مزيد من الأسهم التفضيلية لتلبية زبائنه، وتظهر الإدارة الواعية بالنتائج الباهرة لهذا البنك كما يظهر في الميزانية.

* **الموجودات الإجمالية: 710 مليارات دولار أميركي بزيادة 6%.**
* **قروض وتسليفات: 235 مليون دولار أميركي بزيادة 20%**
* **الودائع الإجمالية: 554 مليون دولار أميركي بزيادة 5%.**
* **أرباح صافية : 7 ملايين دولار أميركي بزيادة 40%.**
* **أموال خاصة: 86 مليون دولار أميركي بزيادة نسبتها 79%.** □

أكبر عشرين مصرفاً لبنانياً –

(مليون دولار أميركي)

ت	إسم المصرف	مجموع الموجودات الترتيب				حسب القروض والتسليفات الترتيب				
		2006	2006	2005	%	2006	2006	2005	2005	%
1	بنك لبنان والمهجر	1	14222	1	19	2	1986	2	1670	19
2	بنك عوده ش.م.ل. – مجموعة عوده سرادار	2	14156	2	23	1	3238	1	2468	31
3	بنك بيبلوس	3	8243	3	10	3	1756	3	1480	19
4	بنك البحر المتوسط	4	6541	4	11	4	1464	4	1309	12
5	فرنسبنك	5	5245	5	6	7	857	7	798	7
6	بنك بيروت	7	4633	6	7	8	824	8	758	9
7	البنك اللبناني الفرنسي	6	5099	7	37	5	1405	5	1078	30
8	الإعتماد اللبناني	8	3446	8	9	9	650	9	596	9
9	البنك اللبناني الكندي	10	2891	9	N.A.	6	869	6	869	N.A.
10	بنك سوسيتيه جنرال في لبنان*	9	3258	10	15	10	576	12	318	81
11	بنك بيروت والبلاد العربية	11	2699	11	6	11	440	10	390	13
12	البنك اللبناني للتجارة	12	2195	12	12	12	345	13	317	9
13	بنك أنتركونتيننتال لبنان	13	1614	13	7	20	205	18	229	10
14	فرست ناشونال بنك	15	1317	14	1	18	269	15	263	2
15	البنك العربي	14	1372	15	14	15	278	17	239	16
16	بنك لبنان والخليج	17	848	16	7	13	331	11	328	1
17	بنك ناسيونال دي باري أنتركونتيننتال	16	960	17	10	14	297	16	247	20
18	HSBC	18	771	18	9	17	277	14	296	–
19	BEMO	20	659	20	18	16	278	19	202	38
20	الإعتماد المصرفي	19	710	19	6	19	235	20	196	20

* أرقام لتسعة أشهر. N.A.= غير متوفر.

المؤشرات والترتيب 2005 – 2006

(مليون دولار أميركي)

حسب صافي الربح					حقوق المساهمين					حسب الودائع				
الترتيب					الترتيب					الترتيب				
%	2005	2005	2006	2006	%	2005	2005	2006	2006	%	2005	2005	2006	2006
31	137	1	180	1	33	958	1	1278	2	15	10161	1	11731	2
56	106	2	165	2	86	901	2	1677	1	20	9889	2	11846	1
14	69	3	79	3	–	794	3	763	3	11	5646	3	6270	3
–	14	11	3	18	–	673	4	566	4	10	4795	4	5284	4
15	47	4	54	4	17	369	5	433	6	5	4083	5	4284	5
91	23	8	44	5	52	286	6	436	5	29	3240	6	4170	6
33	27	5	36	6	1	284	7	287	8	13	2838	7	3218	7
26	23	7	29	8	52	228	8	346	7	8	2641	8	2885	8
N.A	12	12	12	11	N.A	140	10	140	10	N.A	2311	10	2311	10
15	26	6	30	7	42	147	9	209	9	15	2323	9	2667	9
–	18	9	18	10	62	128	11	207	11	4	2181	11	2268	11
71	7	14	12	12	–	13	20	71	15	9	1663	12	1815	12
47	15	10	22	9	63	48	14	78	14	3	1364	13	1405	13
20	17	16	5	6	58	50	12	79	13	10	874	15	964	15
83	6	15	11	13	2	49	13	50	16	3	1157	14	1190	14
–	6	16	2	19	13	38	16	43	18	11	791	16	875	16
16	5	18	11	14	6	35	17	37	19	1	702	17	709	17
–	12	13	2	20	7	29	18	31	20	13	616	18	696	18
40	5	19	7	15	79	48	15	86	12	5	528	19	554	19
400	1	20	5	17	57	28	19	44	17	16	472	20	548	20

أبرز النسب المالية

اسم البنك	معدل كفاية رأس المال		نسبة السيولة		العائد على الموجودات		العائد على الأموال الخاصة		نسبة التكاليف إلى الدخل	
	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005
1– بنك لبنان والمهجر	N.A	N.A	N.A	N.A	1,27	1,15	14,08	14,3	N.A	N.A
2– بنك عوده – مجموعة عوده سرادار	28,36	19,08	84,85	84,66	1,38	0,96	15,01	14,92	49,93	56,2
3– بنك بيبلوس	20,17	24,85	73,79	76,2	1,01	0,96	11,15	13,49	N.A	N.A
4– بنك البحر المتوسط	21,1	26,7	50,9	48,5	0,05	0,25	0,5	2,35	90,1	79,1
5– فرنسَبنك	23,86	23,65	31,72	38	1,06	0,98	13,3	13,42	47,92	51,9
6– البنك اللبناني الفرنسي	21,67	19,44	77,73	75,11	1	0,6	12,1	8,5	52,6	59,15
7– بنك بيروت	N.A	N.A	N.A	N.A	0,77	0,62	12,5	9,5	N.A	N.A
8– الإعتماد اللبناني	35,71	25,12	83	84	1,05	0,91	14,3	13,61	62,3	62,83
9– بنك سوسيتيه جنرال	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A
10– البنك اللبناني الكندي	22,4	22,2	93	87	1	1	16,7	21	43,8	44,4
11– بنك بيروت والبلاد العربية	26,21	19,8	79,75	77,08	0,7	0,72	10,53	14,27	63,62	60,21
12– البنك اللبناني للتجارة	14,5	1,6	85,4	78,9	0,5	0,4	24,8	53,8	61,3	80,8
13– بنك أنتركونتيننتال لبنان	32,4	20,85	91,1	86,66	1,33	0,98	27,7	33,48	38,11	44,73
14– فرست ناشونال بنك	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A	N.A
15– البنك العربي	N.A	19,01	80,58	80,92	0,84	0,46	22	12,2	N.A	N.A
16– بنك لبنان والخليج	12,47	14,75	71	70	1,93	1,49	4,91	15,27	98,1	93,44
17– بنك ناسيونال دي باري أنتركونتيننتال	N.A	11	53,61	53,27	1,3	0,63	30	14	58	72
18– أتش أس بي سي	N.A	N.A	N.A	N.A	0,26	1,69	6,45	41,4	52,08	57,5
19– بنك بيمو	23,03	16,86	69,16	72,19	0,99	0,75	9,86	10,42	67,84	60,27
20– الإعتماد المصرفي	15,65	12,75	54,97	62,58	0,77	0,27	12,73	4,73	74,03	90,38

الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية:

★ مجموعة الإعتماد اللبناني تعمل بكامل طاقتها رغم الظروف الراهنة

★ القطاع المصرفي اللبناني اجتاز كل الأزمات السياسية التي واجهها منذ 2005

★ معظم المصارف اللبنانية ستتمكن من الإلتزام باستحقاقات بازل-II

★ باريس-3، كان مؤتمراً ناجحاً بكل المقاييس

★ إتحاد المصارف العربية حقق خطوات كبيرة خلال السنوات الماضية ويستعد للقيام بخطوات جديدة من مقره الجديد

★ الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يهدف إلى توثيق أواصر التعاون بينهم وخدمة مصالحهم المشتركة وتطوير العمل المصرفي العربي

الدكتور طربيه يتحدث إلى الزميلين عماد شهاب وزكريا حمود

يتحدث الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، بفخر وإعتزاز عن الإنجازات التي حققها الإتحاد خلال السنوات الأخيرة، مؤكداً أن هذه الإنجازات أكسبته صدقية كبيرة على صعيد المنطقة والعالم، وبنى علاقات وتحالفات دولية وإقليمية، وتوصل إلى مواقع مهمة شكلت إعترافاً بمرجعيته الأولى في القطاع المصرفي العربي، وأن الإتحاد يستعد للقيام بأدوار أخرى من هذا النوع لها هذا الطابع الإستراتيجي من مقره الجديد الذي سينتقل إليه في الأشهر القليلة المقبلة.

كما يتحدث الدكتور طربيه عن الإتحاد الجديد الذي ولد من رحم إتحاد المصارف العربية وهو الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، الذي سيكون له دور كبير في توثيق أواصر التعاون بين المصرفيين العرب وفي خدمة مصالحهم المشتركة وتطوير العمل المصرفي العربي، ونسج شبكة علاقات بين المصرفيين العرب. مشيراً إلى أن برنامج عمل الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب مع إتحاد المصارف العربية هو برنامج تكاملي سيمكنهما من تدعيم العمل المصرفي العربي في التقدم الاقتصادي والازدهار والترويج لفرص الإستثمار وبروز المصرفيين العرب كرموز للتطور والنجاح.

وعن مؤتمر "باريس–3" وانعكاساته الاقتصادية والمصرفية على لبنان، يرى الدكتور طربيه أن "باريس–3" كان مؤتمراً ناجحاً بالنسبة للبنان بكل المقاييس، وأن المشاركة الدولية فيه كانت مؤثرة وكبيرة، وأن هذا الإهتمام الدولي قلما شهده بلد آخر، وأوضح، أن المؤتمر أثبت أن الوضع المالي والاقتصادي للبنان ممسوك وليس متروكاً للأخطار التي يمكن أن تسببها الأحوال السائدة في المنطقة.

في هذا الحديث إلى مجلة "إتحاد المصارف العربية"، يتحدث الدكتور طربيه عن نتائج مجموعة بنك الإعتماد اللبناني للعام 2006، ووضع القطاع المصرفي اللبناني في ظل الظروف الراهنة، واستعدادات المصارف اللبنانية لتطبيق مقررات بازل–II.

وهنا نص الحديث:

□ كيف تقوّمون نتائج أعمال مجموعة بنك الاعتماد اللبناني لعام 2006؟

مصرف الإعتماد اللبناني ومجموعته المصرفية المؤلفة من عدة شركات تتعاطى مختلف أنواع النشاطات المالية من إيجار تمويلي، ومصرف إستثمار، ومصرف إسلامي، ومن شركات تحصيل أموال، وشبكة دفع مصرفية، شركة إدارة بطاقات الإئتمان، ومن النشاط التأميني، كل هذه المجموعة تعمل بكامل طاقتها رغم الظروف الموجودة حالياً في لبنان والتي في الواقع تعيق جزئياً العمل الاقتصادي، ولكنها لا تحول دون ممارسته بطريقة اعتادت المؤسسات في لبنان على مواجهتها، إذ يقتضي أن نعلم أن لبنان مرّ في ربع القرن الأخير بأوضاع شابها عدم الاستقرار في فترات كثيرة ولكن القطاع المصرفي استطاع دائماً أن يواجه هذه المخاطر، وخرج في كل منها بنتائج تشكل ضمانة لاستمراريته. لأن التجارب التي مر بها القطاع المصرفي أعطته خبرة وأعطته مناعة، بحيث أن الأموال الخاصة للمصارف منذ 12 سنة وحتى اليوم تضاعفت عدة مرات، حيث أصبح اليوم حجم الأموال الخاصة للقطاع المصرفي بحدود 6 مليارات و300 مليون دولار، جاءت نتيجة ضخ رساميل متواصلة في ميزانيات المصارف، ليس استجابة للمتطلبات الدولية، بل لأن المتطلبات الدولية أمنها القطاع المصرفي منذ زمن طويل، وحتى بالنسبة لمتطلبات بازل–II، فإن القطاع المصرفي أصبح بمعظمه متجاوباً ومستجيباً لكافة متطلبات بازل–II، مما يعني أن هذا القطاع يتمتع بخبرة للتعاطي مع اقتصاد تسوده الأزمات من وقت لآخر، (الإقتصاد اللبناني) وبمنطقة تسودها الأزمات نتيجة الأوضاع الجيوسياسية، وبخبرة أثبت قدرته على ممارستها في كل الظروف وجعلت منه ليس قطاعاً في وضع الدفاع عن النفس، بل قطاعاً في وضع التوسع والخروج خارج السوق اللبنانية، وهو ما نشاهده في مصارف لبنانية كثيرة خرجت إلى الخارج وصدرت مصارفها وتقنياتها ووسائلها، ومنها

مصرفنا الاعتماد اللبناني، الذي سجل هذا العام خروجه إلى مملكة البحرين، حيث سيقوم بكافة الأعمال المصرفية في منطقة الخليج من خلال عملياتنا وتواجدنا في مدينة المنامة في البحرين.

□ هل تقوم مجموعة الإعتماد اللبناني بعقد شراكات عمل وتحالفات استراتيجية مع مؤسسات مصرفية ومالية إقليمية ودولية؟

طبعاً، لدينا شراكات مع شركاء إستراتيجيين، نبدأ بخطوط التمويل الدولية، التي حصلنا عليها منذ زمن طويل، والتي لا نزال نستعملها حتى اليوم سواء كان من برنامج تمويل التجارة العربية أو من كندا أو من السوق الأوروبية أو من السعودية أو من المؤسسات الإسلامية التي تتعاطى هذا النوع من التحالفات وخطوط التمويل. كما أننا أيضاً، حصلنا مؤخراً على خط تمويل من مؤسسة I.F.C. من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبصورة خاصة التي تضررت بفعل الأحداث الأخيرة على لبنان. ناهيك عن التحالفات الأخرى المعقودة أو التي هي قيد الإعداد مع مؤسسات دولية مصرفية ومالية وتأمينية بحيث يبقى مصرفنا على تواصل مع أهم المؤسسات الإقليمية والدولية في حقل الصيرفة وفي حقل الضمان وفي حقل التمويل للاستيراد والتصدير وللعقود المشتركة.

□ بعد التوسع باتجاه مملكة البحرين، هل هناك تفكير بالتوسع إلى أماكن أخرى؟

بالطبع، نعمل الآن على عدة دول، أنجزنا عملية التوسع نحو البحرين في أول الطريق، وهناك تحضيرات لإجراءات الترخيص في اليمن وفي سوريا، مع الاستمرار في الاستقصاء عن فرص أخرى يمكن أن تظهر أمامنا باعتبار أن أموالنا الخاصة التي عززناها عاماً بعد عام والتي جعلت من معدل الملاءة في المصرف بحدود الـ35% بدلاً من الـ8% المطلوبة، حسب لجنة بازل، يتيح لنا مثل هذا التوسع، إضافة إلى الخبرات التي يكتنزها المصرف والخبرات اللبنانية والدولية المشاركة في الإدارة.

□ هل هناك توسع نحو الأسواق الدولية؟

الدخول إلى الأسواق الدولية بالنسبة للمصارف العربية، عملية صعبة إذا كانت الغاية منها هي الربح، أما إذا كانت الغاية هي التواجد وتقديم الخدمات التي يتطلبها الزبائن المحليين أثناء سفرهم أو تواجدهم في الخارج يمكن الاعتبار أنه من الصعب منافسة المصارف الدولية في أسواقها، والأحرى بنا أن ننافسها في أسواقنا، لأن ميدان عملنا وميدان ربحنا هو في أسواقنا المحلية، وبالتالي فإن أفضل عمل تقوم به المصارف العربية، هو تقوية عملياتها في الخارج لمواجهة العولمة والمنافسة القادمة إلى عقر دارها.

□ كيف تقوّمون وضع القطاع المصرفي اللبناني في ظل الظروف الراهنة وخصوصاً قدرته على الإحتمال؟

القطاع المصرفي اللبناني اجتاز كل الأزمات السياسية التي واجهها

معظم المصارف اللبنانية ستتمكن من الإلتزام باستحقاقات بازل-2

لبنان في السنتين الأخيرتين ومنها اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن هذا الاغتيال، وأيضاً الحرب الإسرائيلية على لبنان التي حصلت في تموز/يوليو الماضي، وهما حدثان كبيران وخطيران، ولكن القطاع المصرفي الذي اعتاد على العمل في أجواء غير مؤاتية استطاع بالفعل أن يواجه هذين الحدثين، بحيث استطاعت المصارف على الرغم مما حصل أن تحقق نمواً، وإن كان ليس بالنمو المأمول فيما لو كانت الأوضاع طبيعية، ولكن لم يحصل أي تراجع لا بالودائع ولا بالموجودات ولا بالربحية، بل على العكس كان هناك ارتفاع بالموجودات وبالودائع وبالربحية، وإذا ما توقفنا عند الربحية نرى أن ربحية العام 2006 تكاد تتجاوز في معظم المصارف نتائج العام 2005 بنسبة 20% على الأقل.

□ كيف ترون إلى استعدادات المصارف اللبنانية لتطبيق مقررات بازل-II؟

المصارف اللبنانية هي في مجال التحضيرات لتطبيق بازل-II، ومن الإيجابيات التي نراها أن معظم المصارف ستتمكن من الالتزام باستحقاقات بازل-II، علماً أن مصارف دولية في دول متقدمة كبرى لم تلتزم بهذه المقررات وستمتنع أو تؤجل تطبيقها، نظراً لما تلقيه من أعباء على المصارف وعلى رؤوس أموالها وعلى طرق تشغيلها، مما يعني أن القطاع المصرفي اللبناني على هذا الصعيد يعتبر من القطاعات المصرفية العربية الرائدة، التي بقرار ذاتي من لبنان ومن السلطات النقدية ومن تجاوب القطاع المصرفي كان تطبيق بازل-II خياراً للبنان، بحيث يتيح لهذا البلد أن يبقى عنواناً لمتانة الصناعة المصرفية، ومما يسهل استمرار تعامل المصارف اللبنانية مع المصارف الدولية.

□ ما هي جدوى سياسة التوسع الإقليمية للمصارف اللبنانية وأهميتها الاستراتيجية؟ وهل أنتم مرتاحون لنتائجها؟

طبعاً، إن سياسة الإقدام التي تقوم بها المصارف اللبنانية بتوسعها الإقليمي، هي خطوة تدل على روح الشجاعة وأيضاً المنطلق الفلسفي للمؤسسات الاقتصادية الخاصة في لبنان التي تعتبر الأسواق العربية هي أسواقها، والتي تطبق على الصعيد المصرفي ما هو مرتجى على كل

الأصعدة الاقتصادية وهي اعتبار أن ميدان عمل العرب هو بلاد العرب أجمع. لذلك، نحن نشجع هذه الخطوات المباركة من المصارف اللبنانية التي كانت السباقة في الذهاب إلى بعض المناطق العربية، التي أحجمت مصارف عربية ودولية أخرى عن ولوجها بالنظر إلى حجم مخاطرها سواء كانت مخاطر مصرفية أو مخاطر سياسية أو أحياناً مخاطر أمنية.

فالقطاع المصرفي اللبناني كقطاع مقدام ومؤهل لاجتياز المصاعب كان السباق في الدخول إلى هذه الأسواق وهذه مأثرة تسجل لمصارف لبنان، ولا بد من أن تكون جدواها كبيرة في المستقبل، سواء كان ذلك على صعيد التقارب الأخوي بين الدول العربية أو كان على صعيد الربحية.

□ كيف تقوّمون نتائج "باريس–3" وانعكاساتها الاقتصادية والمصرفية والمالية؟

"باريس–3" كان مؤتمراً ناجحاً بالنسبة للبنان بكل المقاييس، فهو أولاً بادرة دولية تجاه بلد يمر بصعوبات جيوستراتيجية خطيرة، بما يعني عدم تخلي المجتمع الدولي عن لبنان، خاصة وأن المشاركات الدولية في المؤتمر كانت مؤثرة وكبيرة بدءاً من البنك الدولي إلى صندوق النقد الدولي إلى الصناديق العربية إلى ما يفوق الأربعين مشاركاً من دول ومؤسسات. وهذا الاهتمام قلما شهده بلد آخر، فكيف ببلد صغير بحجم لبنان، هذا على الصعيد المعنوي، أما على صعيد النتائج، فقد أثبت المؤتمر أن الوضع المالي والاقتصادي للبنان هو وضع ممسوك وليس متروكاً للأخطار التي يمكن أن تسببها الأحوال السائدة في منطقة الشرق الأوسط، والتي نرى انعكاساتها الواضحة ليس في لبنان فقط، بل في فلسطين والعراق وبلدان أخرى، إنما التركيبة اللبنانية التي تتيح مختلف التدخلات السياسية الخارجية هي تركيبة تتوفر دائماً للضغط والاهتزاز عندما تكون الأحداث في المنطقة مرشحة للانفجار، والحمدلله حتى الآن نعتبر أن هناك حكمة كبيرة على الرغم من الخلاف السياسي الكبير والخطير، وعلى الرغم من التدخلات الدولية الواضحة للعيان، فقد استطاع اللبنانيون المختلفون من تفادي الفتنة بل هم حرّموها إن عدنا إلى الخطاب السياسي والديني فهناك تحريم للفتنة. وأنا أعتقد أن هذا التحريم قوي وجدي وقد حال حتى الآن من حصول أي تفجير خطير، وأعتقد أيضاً أن الأزمة مرشحة في المستقبل لخفض وتيرتها وليس لتصعيدها.

المجتمع الدولي أخذ بعين الاعتبار كل هذه الأوضاع خاصة وأن لبنان موضوع عملياً تحت إشراف دولي نتيجة تطبيق القرار 1701، ونتيجة فك الاشتباك على الحدود الإسرائيلية اللبنانية ونتيجة وجود جيوش الأمم المتحدة وأساطيلها وطيرانها على الأرض في البحار وفي الأجواء اللبنانية، مما يعني أنه في ظل هذه الظروف الدقيقة والخطيرة، لا يجب أن يكون الوضع المالي والاقتصادي ضحية هذه التعقيدات، وجاء مؤتمر باريس–3، بثلاثة أنواع من الدعم، الأول هو الهبات والمساعدات، بما يشكل تعويضاً آنياً للدولة اللبنانية التي تعطلت إمكانيات جبايتها للضرائب والرسوم نتيجة الحرب ونتيجة أجواء التأزم التي تلتها، وهذه الهبات والمساعدات أتت بمؤتمر باريس–3 وأتت قبل ذلك أيضاً عن طريق مؤتمر ستوكهولم وقبله عن طريق الأشقاء العرب الذين سارعوا إلى دعم لبنان مالياً عند بدء الأحداث وبدء القصف على لبنان، إذ وفرت بعض الدول العربية الشقيقة مشكورة بعض الودائع لدى البنك المركزي ومساعدات لإعادة البناء، وأتت بعض الدول بنفسها لتعيد بناء القرى والمدن وتعطي العناية للمتضررين.

يجب وضع الإصلاح الإقتصادي والمالي قيد التنفيذ حتى نحصل على الدعم المالي الذي قرره مؤتمر باريس–3

فالبند الأول هو بهذه المساعدات والهبات، والبند الثاني هو بند التمويل، وهذا يعني القطاع الخاص بمعنى آخر، فإن القطاع الخاص استطاع أن يحصل على التمويل المتوسط والطويل الأجل لإعادة رفد المؤسسات بالتمويل الميسّر الطويل الأجل بما يساعدها على إعادة استئناف دورة حياتها. والدعم الثالث وهو في تطبيق إصلاحات، وهذه الإصلاحات التزمت بها الحكومة اللبنانية بورقة الإصلاحات، ولكن هذه الإصلاحات تتطلب برنامجاً يستغرق خمس سنوات لتنفيذه. وبالتالي، فإن الحكومة الحالية والحكومات اللاحقة والعهد الآتي، ونحن على أبواب إنتخابات رئاسية قريبة، عليهم مسؤولية وضع الإصلاح المالي والاقتصادي قيد التنفيذ حتى يستطيع البلد أن يحصل على الدعم المالي الذي قرره مؤتمر باريس–3.

□ ولكن ما نفع السياسات الاصلاحية إذا كانت الخلافات السياسية حول المسائل الاقتصادية مستمرة وتهدد إنجازات باريس–3؟

طبعاً، لا يجب أخذ الوضع الحالي بأنه من المسلمات، نحن في وضع تجاذب سياسي نتيجة وجود عدة مشاريع سياسية في البلد، وبعضها يأتي ضمن إطار إقليمي وضمن أجندة إقليمية لا يمكن للبنان أن يواجهها مباشرة إنما يمكن له أن يتعامل معها، بحيث يترك للزمن جزءاً من المعالجة ويترك للمشاكل الخارجية بأن تأخذ معالجاتها في مواقعها بحيث تأتي انعكاسات هذه المعالجة على لبنان.

لذلك، فإن الخلافات الموجودة حالياً حول الإصلاحات بجزء كبير منها ليست خلافات مبدئية، فموضوع إصلاح الكهرباء وتجنيب البلد خسارة سنوية توازي المليار دولار لكهرباء عاجزة ولمؤسسة لا تستطيع أن تؤمن الطاقة، فهذا موضوع لا يمكن أن يختلف عليه عقال. أما موضوع زيادة بعض الضرائب، فهناك فاتورة اسمها فاتورة الدين العام، ولا بد للبنان أن يواجه مستحقاتها، وهذا الدين هو على لبنان سواء كان سببه مقبولاً، أو كان سببه سوء إدارة أو غير ذلك، وإنما هذا الدين استدانه لبنان بواسطة سلطته الشرعية وسلطاته التنفيذية، ومؤسساته الحكومية، وجزء كبير منه هو لم يكن بالمستطاع تجنبه، فنحن خرجنا من حرب عمرها 25 عاماً، 1975–2000 وكانت حرباً إقليمية كبيرة ولبنان كان أرض المعركة، ولكن المتحاربين كانوا بتوجهات كثيرة، بحيث جاء شعار "إرفعوا أيديكم عن لبنان" على لسان عدة رؤساء عرب، ونحن شعرنا بذلك، ولكن عندما انتهى الملف الخارجي توقفت هذه الحرب.

وقام لبنان فيما بعد بتحمل عبء إعادة الإعمار، وهذا العبء كبير

جداً. كما أنه تم إعادة بناء الدولة من العدم بعد أن انهارت تدريجياً، فأصبحت فوائد الديون والهدر والنفوذ وسوء استعمال النفوذ والفساد وغيره من الأمور التي أوصلتنا إلى هذا الحجم من الدين ولم يعد بقدرة الدولة اللبنانية أن تتحمل خدمة هذا الدين من دون مساعدة. ولهذا أتى المجتمع الدولي والأشقاء العرب وأجروا عدة معالجات لهذا الواقع، فلم يكن "باريس–3" هو المعالجة الأولى، فقد سبقه إلى ذلك باريس–II، ومؤتمر أصدقاء لبنان... وغيرها، فلذلك، نحن أمام وضع ناتج عن ظروف إقليمية ودولية كانت قاسية على لبنان الذي دخل بنتيجتها بوضع المديونية الكبيرة التي تتطلب بالفعل مساعدة دولية.

واليوم وفي ظل الأحداث الحالية الحاصلة، فإن وراء هذه الأحداث صراعاً دولياً على منطقة الشرق الأوسط وصراعاً إقليمياً في الشرق الأوسط، وأجهزة الجباية في الدولة اللبنانية شبه معطلة، فكيف يمكن لبلد في مثل هذا الوضع أن يخدم أدوات الدين وأن يؤمن التمويل ما لم يتقدم المجتمع العربي والدولي لمد يد المساعدة. لذلك، بالمقابل فالمطلوب أيضاً إجراء الإصلاحات، فلا بد للحكومة اللبنانية الحالية أو أي حكومة أخرى إلا أن تسير فيها، لأن إدارة الدين وتسديد جزء كبير منه هو مسؤولية اللبنانيين، وسيترك هذا الدين انعكاساته على كل الحياة الاقتصادية في لبنان، بما فيها موضوع جباية الضرائب، حيث برز إعتراض كبير على تحميل الشعب اللبناني المزيد من الضرائب، وهذا كلام صحيح ومسؤول، ولكن يجب أن يكون هناك من يتحمل كلفة الدين، وهو بالنتيجة المكلف اللبناني، لذلك يمكن إجراء معالجات على صعيد من يستطيع أن يتحمل ومن لا يستطيع، فهناك معالجات أخرى يمكن أن تؤدي إلى دعم الطبقات الفقيرة، فماذا يمنع أن نزيد بعض الضرائب التي تطال في معظمها الطبقة الوسطى والطبقة الغنية وأن ندعم رواتب وأجور ومداخيل الطبقات الفقيرة وبعض الطبقة المتوسطة. لذلك، هناك إمكانية في حال نزعنا الصاعق السياسي الذي هو الأساس في عملية الجدل، فالعامل التقني هنا هو الجلوس حول الطاولة والتفاهم حوله، لأن كل الحلول والمعالجات يمكن أن يكون لها وجهاً تقنياً يتفق عليها التقنيون.

□ يقول وزير المال الدكتور جهاد أزعور إلى بعض الصحف، أنه من خلال الاقتصاد نستطيع بناء البلد وإعادة الثقة إليه، كيف ترون إلى هذه المعادلة؟

البحبوحة عادة تؤدي إلى الارتياح الاجتماعي وتجنب التشنج السياسي، ولكن مشكلة لبنان ليست نتيجة فقر أو ضعف الاقتصاد، إنها حاصلة في جزء كبير منها نتيجة الصراعات الموجودة في المنطقة وأولها الصراع العربي–الإسرائيلي، وثانيها التفجير الحاصل في العراق والضغط على إيران والانسحاب السوري من لبنان، والذي في ظروف جيوسياسية تركت انعكاساتها. لذلك، هناك مجموعة ملفات كبيرة، بغض النظر عن الاقتصاد وازدهاره، هي التي تزعزع الثقة بالبلد، وأنا أعود إلى عام 1975 الذي كان العام الذهبي للاقتصاد اللبناني، حيث كان الدخل القومي في لبنان الأعلى في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لعدد السكان، وبالرغم من ذلك حصلت حرب مدمرة أبيد فيها الاقتصاد اللبناني، وأبيدت الأسواق ودمرت المعامل والمصانع وهجر الناس... لذلك فالموضوع ليس فقط موضوع ازدهار اقتصادي وثورة جياع، بل هو بالفعل، الصراع في منطقة الشرق الأوسط دولي إقليمي في وقت يعتبر من أخطر الأزمنة بالنسبة للمنطقة وبمواضيع تعتبر من أخطر المواضيع التي لم ترق في تاريخ المنطقة إلى مستويات من التأزم والتفجير كما هو حاصل اليوم نتيجة إشتداد الصراعات وتفجير التناقضات.

□ كيف ترون إلى تطلعات إتحاد المصارف العربية الجديدة بعد الانتقال إلى مقره الجديد؟

اتحاد المصارف العربية خطى خطوة كبيرة خلال السنوات الماضية، وسيخطو خطوات أكبر في السنوات اللاحقة، لأننا نبني على النجاحات الحاصلة، فعندما ننظم مؤتمرات دولية يشارك فيها رؤساء من دول القرار الاقتصادي والمالي والسياسي، لا بد من أن نراكم هذا النجاح بنجاحات أخرى بالمستوى نفسه وأكثر، وما حصل عليه الاتحاد في السنوات الماضية كان كبيراً جداً بهذا المعنى، إذ إننا أمام مؤسسة اكتسبت صدقية كبيرة على صعيد المنطقة والعالم، جلست مع مؤسسات دولية وبنت تحالفات معها، وعقدت مؤتمرات مهمة في عواصم القرار المالي والاقتصادي.

وبالفعل، فقد توصل الاتحاد إلى مواقع تشكل اعترافاً بمرجعيته الأولى في القطاع المصرفي العربي، وبما يؤدي إلى اعتباره المحاور ليس فقط على صعيد السياسات المصرفية والعلاقات المصرفية الدولية، إنما على العلاقات الدولية في المطلق لأن رجال المصارف من خلال علاقاتهم مع بعضهم يعتبرون جسر العبور للتلاقي بين الحضارات وبين الثقافات وبين الأشخاص، والاتحاد لعب هذا الدور. ونحن نفتخر بهذا الدور ونستعد للقيام بأدوار أخرى من هذا النوع لها هذا الطابع الاستراتيجي وليس الطابع التقليدي من مقره الجديد.

□ ماذا عن الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وما هي تطلعاتكم لدوره المستقبلي؟

الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، هو خطوة قام بها إتحاد المصارف العربية لسد الفراغ بالنسبة لجذب كبار المصرفيين العرب بأشخاصهم ليكونوا من ضمن رابطة تؤدي بالفعل إلى توثيق أواصر التعاون بينهم وتهدف إلى خدمة مصالحهم المشتركة وتطوير العمل المصرفي العربي. ونسج شبكة العلاقات بين المصرفيين العرب، هي قضية جوهرية، لأن جمع أصحاب القرار المالي والاقتصادي على صعيد العالم أصبح يؤدي بالفعل إلى خلق قنوات اتصال وخلق فرص تعاطي ويؤدي أيضاً إلى إبراز الشخصية المصرفية العربية، خصوصاً وأن الاتحاد أخذ على عاتقه موضوع رصد الكفاءات المالية والمصرفية العربية أو تلك التي من أصل عربي وتفعيل التواصل وتشجيع المصرفيين العرب على البروز العلمي ونشر الأبحاث والمؤلفات، وكذلك إرساء التعاون بين الاتحادات والجمعيات المصرفية والإقليمية والدولية، وتكريم المصرفيين المتميزين العرب أو من أصل عربي.

إن برنامج عمل الاتحاد الدولي مع إتحاد المصارف هو برنامج تكاملي، فالإتحاد الدولي هو مؤسسة شقيقة ومتكاملة مع إتحاد المصارف العربية، وإن الاتحادين وجمعهما في مبنى واحد ضمن إطار مرن سيمكنهما من تدعيم العمل المصرفي العربي وخدمة أهداف العالم العربي في التقدم الاقتصادي والازدهار والترويج لفرص الاستثمار، وبروز المصرفيين العرب كرموز للتطور والنجاح.□

الدكتور طربيه يسلّم دمشقية دعوة لتدشين المقر الجديد للإتحاد في بيروت

سعادة السفير الأمين العام للخارجية هشام دمشقية والدكتور جوزف طربيه

سعادة الأمين العام للخارجية مستقبلاً وفد الإتحاد

نقل رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه إلى الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين سعادة السفير هشام دمشقية دعوة إلى حضور افتتاح مقر الاتحاد الجديد في بيروت في 2 نيسان/أبريل المقبل، حيث سيلقي سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة كلمة للمناسبة.

وكان السفير دمشقية استقبل وفداً من الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية برئاسة الدكتور طربيه، والسادة، الدكتور بابكر محيي الدين وعماد شهاب ووسام فتوح، وقال الدكتور طربيه بعد اللقاء: "إن الزيارة هي لتهنئة سعادة السفير دمشقية بمنصبه"، مشيراً إلى "العلاقة الطيبة بين اتحاد المصارف العربية الذي يتخذ من بيروت مقراً رئيسياً له، ووزارة الخارجية اللبنانية التي يتعاطى الاتحاد معها وفقا لنظام الحصانات والامتيازات المعطاة له، وتاليا هناك تواصل دائم ومصالح مشتركة في إنجاح عمل الاتحاد من خلال مدينة بيروت".

وأضاف الدكتور طربيه: "نقل الوفد إلى سعادة السفير دمشقية دعوة إلى افتتاح مقر الاتحاد الجديد في بيروت الذي سيدشن في الثاني من نيسان/أبريل المقبل بحضور مجموعة كبيرة من رؤساء المصارف وحكام ومحافظي البنوك المركزية العربية، وسيكون أيضاً بحضور سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة الذي سيلقي كلمة في هذا الحدث المصرفي التاريخي بالنسبة إلى لبنان، الذي سيبقى مركزاً للمال والأعمال في المنطقة، بالرغم من الظروف التي تعصف بالمنطقة ولبنان". □

قطاع التأمين في لبنان يحقق ارتفاعا بنسبة تتجاوز 13%

في أول تقرير سنوي يسجل نشاط القطاع منذ العام 2005

سجل إجمالي موجودات/مطلوبات قطاع التأمين في لبنان في العام 2005 ارتفاعاً بنسبة 13,4% ليصبح 2131 مليار ليرة (الدولار يساوي نحو 1500 ليرة) في مقابل 1879 مليار ليرة في العام 2004. كما زادت الأرباح الصافية على 50 مليار ليرة.

وبحسب التقرير السنوي الأول من نوعه الذي أصدرته جمعية شركات التأمين، ارتفعت أقساط التأمين في القطاع برمته من 676,5 مليار ليرة عام 2002 إلى 918,2 ملياراً في العام 2005. وازدادت النسبة 13,1% عام 2003، و11,1% عام 2004. إلا أن نسبة التغير اختلفت من فرع إلى آخر. ففي حين كانت النسبة إيجابية في غالبية الفروع، سجلت فروع أخرى بعض السلبية. ويلاحظ أن حصة أقساط التأمين على الحياة ارتفعت من 27% من المجموع في العامين 2004 و2005، مقابل انخفاض حصة أقساط الفروع الأخرى مجتمعة من 73% إلى نحو 69% في الفترات المذكورة. وبلغت الأرباح الصافية لقطاع التأمين 50,1 مليار ليرة في العام 2005 مقابل 10,3 مليارات في العام 2004، مسجلة بذلك زيادة قدرها 39,8 مليار ليرة ونسبتها 386,4%.

يشار إلى أنه في العام 2004 أثّر تطبيق القانون الجديد للاحتياطي، لا سيما في فرعي الاستشفاء والسيارات، على قيمة الأرباح الصافية التي انخفضت إلى حد كبير قياساً بالعام 2003 حيث كانت تقارب 38,4 مليار ليرة. ويبين توزع أرباح قطاع التأمين على مختلف الفروع أن حصة فرع التأمين على الحياة انخفضت من 57,2% في العام 2002 إلى 41,7% في العام 2003 ثم إلى 38% في العام 2005 لمصلحة حصة الفروع الأخرى. □